MJRC
MEDIA&JOURNALISM RESEARCH CENTER
مهارات Maharat
Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

حماية الصحافيين والمصادر الصحافية في أوروبا

المؤلف: جوديث بيس

٢٠٢٤

ملخص المشروع

تأتي هذه الدراسة في إطار مشروع **"إصلاح الإعلام وتزيز حرية التعبير في لبنان"**، الذي تنفذه مؤسسة مهارات، المفكرة القانونية، ومركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي (MJRC) بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان. يهدف المشروع إلى تعزيز حرية التعبير في لبنان من خلال تعزيز إصلاح قانون الإعلام كأحد أولويات الأجندة الوطنية، وتحسين بيئة تغطية وسائل الإعلام للعملية الانتخابية بما يتعلق بالشفافية والمساءلة.

يدعم المشروع نشر أوراق بحثية التي أنتجتها مؤسسة مهارات حول السياق اللبناني المحلي والتي أعدتها MJRC حول المعايير الأوروبية وأفضل التوصيات التي تتناسب مع السياق البناني. تتناول هذه الأوراق ستة مواضيع رئيسية: حماية الصحافيين ومصادرهم، حرية التجمع الصحافي، إلغاء التجريم، الحوافز، الابتكار، التنظيم والفرص للتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي في وسائل الإعلام.

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تنويه:

موّل الاتحاد الأوروبي هذا المنشور. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق مهارات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

المؤلف

جوديث بيس

جوديث بيس تحمل دكتوراه في علوم الاتصال من جامعة إرفورت. وقد عملت كأستاذة للصحافة الرقمية والصحافة الدولية في جامعة دورتموند وجامعة البوندسفير في ميونخ منذ عام 2015. لديها خبرة طويلة في البحث الأكاديمي، والتدريس، والصحافة، وإدارة المشاريع الإعلامية الدولية. في عام 2018، أسست منظمة "ميديا | كومبتنس | إنترناشونال"، التي تقدم استشارات إعلامية دولية وتدريباً في مجال الثقافة الإعلامية. كما عملت كأستاذة للصحافة الرقمية والدولية في كلية الإعلام بشتوتغارت، وجامعة دورتموند، وجامعة البوندسفير في ميونخ منذ عام 2015.

المحررين: ماريوس دراغومير وجوديت ساكاش

إعداد

مركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي MJRC:

هو مركز أبحاث مستقل في مجال وسائل الإعلام، يسعى إلى تحسين جودة وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية، من خلال تبادل المعرفة وتقديم الدعم المادي.

يرتكز المركز على أبحاث حول التنظيم والسياسات الإعلامية، ملكية وسائل الإعلام وتمويلها، والروابط بين شركات التكنولوجيا والسياسة والصحافة.

مؤسسة مهارات:

مؤسسة مهارات هي منظمة رائدة في مجال حرية التعبير في بيروت، مكرسة للحملات المستندة على البحث وتعزيز الروابط بين الصحافيين والأكاديميين وصانعي السياسات.

تعمل مهارات على تعزيز وتمكين حرية التعبير، التشجيع على الحوار الإعلامي ذي الجودة، الدفاع عن نزاهة المعلومات عبر الانترنت وخارجها. تروج مهارات للابتكار وإشراك مجتمع الصحافة ووكلاء التغيير في لبنان ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لتعزيز السرد والنقاش الشاملي والتصدي للمعلومات الخاطئة والمضللة والمحتوى الضار.

قائمة المحتويات

١- ملخص تنفيذي	**الصفحة ١**
٢- نظرة عامة على الاعتداءات على الصحافيين في الاتحاد الأوروبي	**الصفحة ٢**
١.٢- الاعتداءات على السلامة والنزاهة الجسدية	الصفحة ٧
٢.٢- الاحتجاز والسجن	الصفحة ٩
٣.٢- المضايقة والترهيب	الصفحة ١٠
٤.٢- الإفلات من العقاب	الصفحة ١١
٣-التوصيات القانونية المتعلقة بحماية الصحافيين	**الصفحة ١٢**
١.٣- التوصيات والأحكام الدولية	الصفحة ١٢
٢.٣- التوصيات والأحكام المتعلقة بحماية الصحافيين في الاتحاد الأوروبي	الصفحة ١٤
٤- نظرة عامة على المناقشات القانونية بشأن حماية المصادر الصحافية	**الصفحة ١٧**
١.٤- الحق في رفض الإدلاء بالشهادة	الصفحة ١٧
٢.٤- حماية المبلغين عن المخالفات	الصفحة ١٩
٣.٤- أحكام تحظر التجسس على الصحافيين	الصفحة ٢١
٥- الاستنتاجات والتوصيات	**الصفحة ٢٢**

١- ملخص تنفيذي

تشير هذه الورقة البحثية إلى أربعة أشكال من المخاطر ينبغي حماية الصحفيين ومصادرهم منها في أوروبا من أجل حرية الصحافة الجسدية والنفسية والرقمية والمالية. وتستخدم الورقة البحثية بياناتٍ من منصة سلامة الصحافيين، التي تجمع التنبيهات بشأن الاعتداءات على سلامة الصحافيين في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا لتحديد التطورات الأخيرة والمسائل المهمة. زاد عدد التنبيهات في الاتحاد الأوروبي من العام 2019 حتى العام 2021 في جميع الفئات، وثبت على مستوى عالٍ بعد رفع قيود جائحة كوفيد-19. وفي حين أنّ عدد الصحافيين الذين قتلوا وحالات الإفلات من العقاب منخفضة نسبيًا، فقد ارتفع عدد الاعتداءات على الصحافيين خلال الاحتجاجات والمظاهرات. وينطبق الأمر نفسه على المضايقات والترهيب، إذ أصبحت ما يسمى بالدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة (قضايا SLAPP) أكثر أهمية. انطلاقًا من هذا التحليل للوضع الراهن، تقترح الورقة الكثير من الأحكام والتوصيات القانونية من المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي لتعزيز سلامة الصحافيين، منها:

- قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين، الذي يشجع الدول على إنشاء بيئة آمنة للصحافيين، والامتناع عن ترهيب وسائط الإعلام، وإنشاء آليات لجمع البيانات حول التهديدات والاعتداءات ضد الصحافيين.
- حملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحافيين، التي تهدف إلى زيادة الوعي وتحفيز العمل بشأن قضايا السلامة، وحث الحكومات على حماية الصحافيين من خلال وضع سبل انتصاف وخطط عمل وطنية.
- قانون حرية الإعلام الأوروبي، الذي يقترح قواعد لحماية تعددية وسائط الإعلام واستقلالها، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، حظر استخدام برامج التجسس ضد الصحافيين وحظر إجبار الصحافيين على الكشف عن المصادر أو الاتصالات السرية.
- توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، الذي يوصي الدول الأعضاء بتنفيذ قوانين مكافحة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة من أجل الرفض السريع للدعاوى القضائية المسيئة.
- توجيه حماية المبلغين عن المخالفات، الذي يضع إطارًا لحماية الأفراد الذين يبلغون عن انتهاكات قانون الاتحاد الأوروبي، مع أحكام تتعلق بالسرية وحظر الانتقام وإنشاء قنوات الإبلاغ.

ويخلص البحث إلى أنّ حماية الصحافيين ومصادرهم في أوروبا هي قضية معقدة، مع وجود مجموعة من العوامل المؤثرة. ويشدّد على أهمية حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، والحاجة إلى أطر قانونية قوية للارتقاء إلى مستوى هذا الحق الأساسي.

٢- نظرة عامة على الاعتداءات على الصحافيين في الاتحاد الأوروبي

في صميم حقوق الصحافيين في الاتحاد الأوروبي، يكمن المبدأ الأساسي لحرية التعبير، المنصوص عليه في المادة 11 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. [١] يضمن هذا الحكم الحق في حرية التعبير والإعلام، بما في ذلك حرية الصحافة وغيرها من وسائط الإعلام. حرية الصحافة، التي ذكرتها الأمم المتحدة أيضا بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،[٢] هي عنصر أساسي في المجتمعات الديمقراطية في أوروبا، ما يضمن توافر أصوات إعلامية متنوّعة ومستقلّة.

يتمتع الصحافيون في الاتحاد الأوروبي بجميع الحقوق التي يتمتع بها كل مواطن في الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك، بموجب المادة 3 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، الحق في السلامة البدنية والعقلية. ونظرًا إلى دورهم المهني المتمثل في مراقبة الأشخاص والمؤسسات في السلطة، والكشف عن المعلومات التي يُفترض أن تظلّ مبهمة، وظهورهم العلني المهني، يواجه الصحافيون مخاطر محددة. تعرّف سلافتشيفا بيتكوفا وزملاؤها المواقف بأنها محفوفة بالمخاطر (عالية الخطورة) "إذا واجه الصحافيون تهديداتٍ (وجودية) لأنفسهم كأفراد وفاعلين مؤسّسيين، ولجدوى واستدامة الصحافة كمؤسسة تقدّم مساهمة هادفة وحيوية في الحياة الاجتماعية."[٣] وبالتالي يميّزون بين أربعة أشكال من المخاطر: المادية والنفسية والرقمية والمالية. [٤]

يراقب عددٌ من المنظمات في جميع أنحاء العالم مثل هذه الحالات (عالية الخطورة) وتكشف عن الهجمات على الصحافيين والمؤسسات الإعلامية. ومن بين هذه المنظمات منظمة مراسلون بلا حدود، [٥] ولجنة حماية الصحافيين [٦] أو اليونسكو، التي تراقب، من بين أمور أخرى، قتل الصحافيين في جميع أنحاء العالم.[٧] في لبنان، تقوم منظمة سكايز بجمع المعلومات حول انتهاكات حرية الصحافة ونشرها في المنطقة. [٨]

١- تنص المادة 11 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية على ما يلي: 1. لكل فرد الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء وتلقي المعلومات والأفكار ونقلها. 2. يجب احترام حرية وتعدد وسائل الإعلام. (راجع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ((C 364/01/2000). https://www.europarl.europa.eu/charter/pdf/text_en.pdf

٢- تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة ومن دون اعتبار للحدود. https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights

٣- فيرا سلافتشيفا بيتكوفا، جيوتيكا رامابراساد، نينا سبرينغر، سالي هيوز، توماس هانيتشا، بسيوني حمادة، أبيت خوجا، ونينا ستيندل. (2023). تصور سلامة الصحافيين في جميع أنحاء العالم. الصحافة الرقمية، 11(7)، 1211-1229، DOI: 10.1080/21670811.2022.2162429

٤- سلافتشيفا-بيتكوفا وآخرون. (2023). تصور سلامة الصحافيين...، مرجع سابق.

٥- تراقب منظمة مراسلون بلا حدود حرية الصحافة وتنشر تقريرًا سنويًا عن حالة حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم. ولتقييم الوضع، يتم اعتماد معايير عدة، من بينها "السلامة" بما في ذلك الأذى الجسدي (بما في ذلك القتل والعنف والاعتقال والاحتجاز والاختطاف)؛ الاضطراب النفسي أو العاطفي الذي قد ينجم عن التخويف والإكراه والمضايقة والمراقبة والتشهير (نشر المعلومات الشخصية بقصد خبيث)، والخطاب المهين أو الذي يحض على الكراهية، والتشهير وغيرها من التهديدات التي تستهدف الصحافيين أو أحباءهم؛ الضرر المهني الناجم، على سبيل المثال، عن فقدان الوظيفة، أو مصادرة المعدات المهنية، أو نهب المنشآت. انظر مراسلون بلا حدود. (2022). المنهجية https://rsf.org/en/index-methodologie-2022.

٦- تقوم لجنة حماية الصحافيين بتوثيق الهجمات على الصحافة في جميع أنحاء العالم وتدافع عن حرية الصحافة، تحديدًا لضمان سيادة العدالة عند سجن الصحافيين أو قتلهم. كما توفر لجنة حماية الصحافيين معلومات تتعلق بالسلامة والأمن والمساعدة في الاستجابة السريعة. انظر لجنة حماية الصحفيين. (من دون تاريخ) ما نقوم به https://cpj.org/about/

٧- اليونسكو. (من دون تاريخ). مرصد الصحافيين القتلى https://www.unesco.org/en/safety-journalists/observatory?hub=687

٨- "سكايز" هي جزء من مؤسسة سمير قصير، ومن بين أنشطة أخرى، تراقب الاعتداءات على حرية الصحافة في بلاد الشام، وتوفر الدعم القانوني للصحافيين والمثقفين الذين يواجهون المحاكمة، والدعم المالي والمعنوي للصحافيين والمثقفين المسجونين. انظر مركز سكايز للحريات الإعلامية والثقافية. (من دون تاريخ.). https://www.skeyesmedia.org/en/Home

بالنسبة إلى أوروبا، تقوم منصة سلامة الصحافيين التابعة لمجلس أوروبا بجمع ونشر المعلومات حول "المخاوف الجدية بشأن حرية الإعلام وسلامة الصحافيين في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، على النحو الذي تضمنه المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان".[٩]

تنشر المنصة تنبيهات بشأن المنظمات المتعاونة وتجمّعات الصحافيين في الدول الأعضاء، وكذلك تقدّم المنظمات غير الحكومية الدولية التقارير إليها. بدأت عملها في العام 2015 كمزوّد للمعلومات الأساسية والإنذار المبكر لمجلس أوروبا. وتصنف اللجنة تنبيهاتها على النحو التالي:

١- الاعتداءات على السلامة البدنية للصحافيين ونزاهتهم: القتل؛ عمليات الاختطاف؛ التهديدات وأعمال العنف ضد السلامة الجسدية للصحافيين وأفراد أسرهم وغيرهم من الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام؛ الاعتداء على مصادر الصحافيين بسبب تعاونهم مع الصحافيين أو وسائل الإعلام.

٢- احتجاز الصحافيين وسجنهم: الاعتقالات التعسفية أو غير المبررة أو ذات الدوافع السياسية، واحتجاز وسجن الصحافيين وغيرهم من الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام.

٣- مضايقة الصحافيين وترهيبهم:

- مضايقة الصحافيين وغيرهم من المؤسسات الإعلامية أو الجهات الفاعلة؛ العنف أو التدخّل الذي يتسبّب في تلف أو تدمير معدّات الصحافيين أو غيرها من الممتلكات؛ الممارسة العقابية أو الانتقامية للسلطات الضريبية أو الإدارية للتحقيق؛ الحرمان التعسّفي من الوصول إلى التغطية الصحفية؛ التهديدات لخصوصيّة الصحافيين، والتهديدات التي يتعرّض لها الوضع الوظيفي، والإيذاء النفسي، والتنمّر، والمضايقة عبر الإنترنت، والتسلّط عبر الإنترنت؛
- التخويف القضائي: الاستخدام الانتهازي أو التعسّفي أو الكيدي للتشريعات، بما في ذلك قوانين التشهير أو مكافحة الإرهاب أو الأمن القومي أو الشغب أو مكافحة التطرّف؛ إصدار تهم زائفة أو ملفقة؛
- التخويف السياسي: بما في ذلك خطاب الكراهية واستخدام الشخصيات العامة للغة مسيئة أو مهينة ضد الصحافيين أو وسائل الإعلام؛
- أشكال أخرى من التخويف والمضايقة.

٤- الإفلات من العقاب: الفشل في إجراء تحقيقات فورية ومستقلّة وفعالة والسعي إلى مقاضاة الجرائم والجنح ضد الصحافيين وغيرهم من المؤسسات الإعلامية أو الجهات الفاعلة.

٥- أعمال أخرى لها آثار مخيفة على حرية الإعلام: الأفعال التي لها آثار مخيفة على حرية الإعلام، بما في ذلك التشريعات التقييدية التي تتعدّى على حرية الإعلام. [١٠]

٩- منصة سلامة الصحافيين. (من دون تاريخ):. من نحن. https://fom.coe.int/en/apropos. وبصرف النظر عن جمع التنبيهات، تسلط المنصة الضوء على العمل الذي قام به مجلس أوروبا في مجال الإعلام، مثل النصوص التي أعدتها الجمعية البرلمانية، والمعايير التي اعتمدتها لجنة الوزراء، والسوابق القضائية ذات الصلة لمحكمة العدل الأوروبية لحقوق الانسان.
١٠- راجع منصة سلامة الصحافيين: التنبيهات https://fom.coe.int/en/alerte

وبما أنّ منصة سلامة الصحافيين جمعت التنبيهات في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها بشكل فردي منذ العام 2015، فهي تُعَدّ مصدرًا جيدًا لرسم صورة تبيّن حال سلامة الصحافيين في أوروبا. بالنسبة إلى التحليل التالي، أنشأت المؤلّفة مجموعة بيانات كمّية، حيث يتم عرض التنبيهات على المنصة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في السنوات 2019-2023. بالإضافة إلى ذلك، اختيرت الإنذارات الواردة من بلدان تشهد مسائل مهمّة ومقلقة لإجراء تحليلٍ متعمّق.

يقدّم الرسم البياني التالي لمحة عامة حول الوضع في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في السنوات الخمس الماضية (2019-2023). ويظهر أنّ عدد التنبيهات زاد من العام 2019 حتى العام 2021 في جميع الفئات. ارتفعت نسب المضايقات والترهيب والهجمات على السلامة والنزاهة الجسديتين وغيرها من أشكال الأعمال التي لها تأثير مخيف على حرية الإعلام خلال عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19. منذ ذلك الحين، تراجعت هذه النسب مجددًا، لكنها لا تزال أعلى ما كانت عليه قبل الجائحة في العام 2019. وبالمقارنة مع الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي مثل تركيا أو الاتحاد الروسي أو أذربيجان، لا يزال عدد الصحافيين المحتجزين أو المسجونين منخفضًا، على الرغم من ارتفاع نسبة الاحتجاز والسجن من 3 في العام 2019 إلى 9 في العام 2023. ونرى أنّ عدد التنبيهات التي تشير إلى الإفلات من العقاب منخفضٌ جدًا، ولم يتم ذكره إلا على نحوٍ متقطع، إذ تم تسجيل حالتين في العام 2021 وواحدة في العام 2023.

الجدول ١: عدد التنبيهات في فئات مختلفة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سنويًا

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الإعتداءات على السلامة الجسدية والنزاهة	١١	٢٤	٣٧	٢٠	٢٠
الاحتجاز والسجن	٣	٥	٥	٦	٩
التحرش والترهيب	٢١	٤٤	٧١	٥٢	٥٠
الإفلات من العقاب	٠	٠	٢	٠	١
الأفعال الأخرى التي تؤثر على حرية الإعلام	٢٨	٢٨	٣٧	٣٢	٢٣
المجموع	٦٣	١٠١	١٥٢	١١٠	١٠٣

المصدر: إعداد خاص من البيانات من منصة سلامة الصحافيين - تم إنشاؤها باستخدام DataWrapper

يعرض الشكل 2 عدد الهجمات على سلامة الصحافيين في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ويصنف شكل الهجوم وفقًا لتصنيف منصة سلامة الصحافيين. تم الإبلاغ عن أكثر من 30 تنبيهًا بين عامي 2019 و2023 لإسبانيا وبولندا وإيطاليا واليونان وفرنسا، وبين 20 و30 تنبيهًا لهولندا وألمانيا وكرواتيا وبلغاريا وبلجيكا. تجدر الإشارة إلى أن البيانات تُجمع من المنظمات المتعاونة. في بعض البلدان، تكون هذه المنظمات أكثر نشاطًا من غيرها. وعلاوةً على ذلك، فإن عدد التنبيهات بشأن الاعتداءات على سلامة الصحافيين ليس سوى جانب واحد من قياس حرية الصحافة في أوروبا. وبالتالي فإنّ الترتيب هنا لا يتوافق بالضرورة مع التصنيف العام لحرية الصحافة، مثل التصنيف الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود. [11]

الجدول ٢: عدد الأشكال المختلفة للهجمات على سلامة الصحافيين في دول الاتحاد الأوروبي

11- كما ذكرنا أعلاه، تعتمد منظمة مراسلون بلا حدود مجموعة متنوعة من المعايير. السلامة هو معيار واحد فقط من بين معايير أخرى.

	الإعتداءات على السلامة الجسدية والنزاهة	الاحتجاز والسجن	التحرش والترهيب	الإفلات من العقاب	الأفعال الأخرى التي تؤثر على حرية الإعلام	المجموع
النمسا	3	0	7	0	0	10
بلجيكا	2	2	13	0	8	25
بلغاريا	7	0	17	0	6	30
كرواتيا	2	0	17	0	4	23
قبرص	1	0	3	1	0	5
جمهورية التشيك	0	0	3	0	7	10
الدنمارك	0	0	2	0	0	2
استونيا	0	0	1	0	3	4
فنلندا	0	1	3	0	2	6
فرنسا	28	5	35	0	28	96
ألمانيا	9	1	6	0	4	20
اليونان	15	6	14	2	13	50
هنغاريا	0	0	5	0	14	19
أيرلندا	0	0	3	0	1	4
إيطاليا	18	0	27	0	10	55
لاتفيا	0	0	0	0	3	3
ليتوانيا	0	0	0	0	0	0
لوكسمبورغ	0	0	1	0	0	1
مالطا	0	0	7	0	6	13
هولندا	7	3	6	0	4	20
بولندا	3	5	26	0	12	46
البرتغال	1	0	3	0	1	5
رومانيا	2	0	9	0	1	12
جمهورية سلوفاكيا	1	0	7	0	6	14
سلوفينيا	1	0	10	0	5	16
إسبانيا	9	4	9	0	9	31
السويد	3	1	3	0	1	8
المجموع	112	28	237	3	148	528

المصدر: إعداد خاص من البيانات من منصة سلامة الصحافيين - تم إنشاؤها باستخدام DataWrapper

١.٢- الاعتداءات على السلامة والنزاهة الجسدية

في السنوات الخمس الماضية، قُتل ثلاثة صحافيين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب عملهم كصحافيين، وهم ليرا ماكي في العام 2019 أثناء تغطيتها لأعمال شغب في أيرلندا الشمالية (التي كانت لا تزال في ذلك الوقت جزءًا من الاتحاد الأوروبي)، وبيتر دي فريس 2021 في هولندا، وجيورجوس كارايفاز 2021 في اليونان. [١٢] وبينما تمت محاكمة قتلة بيتر دي فريس، لا يزال التحقيق في مقتل كارايفاز جاريًا حتى وقت كتابة هذه الورقة البحثية في يناير/ كانون الثاني 2024. تمثل الحالتان مثالاً إيجابيًا وآخر سلبيًا على كيفية تصرف القضاء وقوات الأمن لمحاسبة الجناة.

قُتل بيتر دي فريس بالرصاص في أحد شوارع أمستردام في 6 يوليو/تموز 2021، بعد وقتٍ قصيرٍ من مغادرته استوديو تلفزيوني حيث ظهر كضيفٍ في برنامج. توفّي الرجل البالغ من العمر 64 عامًا في المستشفى بعد تسعة أيام من إطلاق النار عليه. [١٣] كان دي فريس مراسلاً استقصائيًا، وقد قام بتغطية تحقيقات جنائية رفيعة المستوى، وتلقّى تهديدات بالقتل في العام 2019 بسبب تغطيته لمقتل مراهق في روتردام. بعد سبعة أيام من وفاة دي فريس في المستشفى، اعتقلت الشرطة رجلَين، ووجّهت إليهما تهمة قتل دي فريس، ويسعى المدّعون العامون إلى الحكم عليهما بالسجن مدى الحياة. بدأت محاكمة تسعة مشتبه بهم آخرين في مقتل دي فريس في 23 يناير/كانون الثاني 2024، [١٤] ومن المتوقع أن تصدر المحكمة حكمها في يونيو/حزيران 2024. وفي حالة دي فريس، من الجدير بالذكر أن جميع الشهود والمدعي العام مجهولو الهوية. [١٥] هذه إحدى توصيات مجلس أوروبا لحماية سلامة القضاة والمدّعين العامين والمحامين والشهود عند العمل في قضايا قتل الصحافيين. [١٦]

١٢- وقعت حادثتان معروفتان، وهما اغتيال دافني كاروانا غاليزيا في العام 2017 في مالطا، وجان كوتشياك في العام 2018 في سلوفاكيا، وقد حدثتا قبل الفترة التي تم تحليلها.

١٣- وكالة فرانس برس في لاهاي. محاكمة تسعة رجال بتهمة قتل مراسل الجريمة الهولندي بيتر آر دي فريس. 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. الغارديان. https://www.theguardian.com/world/2023/nov/30/nine-men-to-be-tried-for-of-dutch-reporter-peter-r-de-vries; كايتلين داناهر، وروز روبيك. يقول شاهد إن المجموعة المشتبه بها بقتل مراسل الجريمة الهولندي أرادت أيضًا اختطاف رئيس الوزراء مارك روته. 19 يناير/ كانون الثاني 2024. سي إن إن وورلد. https://edition.cnn.com/2024/01/19/europe/mark-rutte-peter-de-vries-intl/index.html

١٤- وكالة فرانس برس في لاهاي. تسعة رجال... مرجع سابق.

١٥- Prozessbeginn im Mordfall Peter R. de Vries - Alle 88 Zeugen bleiben anonym, die Namen der Staatsanwälte dürfen nicht genannt werden (تبدأ المحاكمة في قضية مقتل بيتر ر. دي فريس - يظل جميع الشهود الـ 88 مجهولين، ولا يمكن الكشف عن أسماء المدعين العامين) مذكور). دير شبيجل https://www.spiegel.de/panorama/justiz/niederlande-prozessbeginn-im-mordfall-peter-r-de-vries-ich-war-nur-der-fahrer-a-f6526673-be8b-495b-92c5-1484c5188b71

١٦- المؤشرات الأخرى لإجراء تحقيق فعال لتجنب الإفلات من العقاب هي: "الكفاية؛ الاستقلال؛ الدقة؛ السرعة؛ الانفتاح على التدقيق العام/إمكانية الوصول إلى الضحايا أو أسرهم. المتطلبات العملية/التشغيلية لوقف الإفلات من العقاب: إنشاء وحدات تحقيق متخصصة ذات خبرة في مجال حقوق الإنسان الدولية؛ ضمان استقلال القضاء وحياده؛ الحفاظ على سلامة القضاة والمدعين العامين والمحامين والشهود؛ مراجعة التشريعات بهدف فرض عقوبات مشددة، وإلغاء فترات التقادم لمحاكمة والحد من العفو والإعفاء عن الجرائم التي تنطوي على سوء المعاملة من قبل موظفي الدولة، والجرائم ضد حرية التعبير وعرقلة سير العدالة. حين لا تؤدي التحقيقات والملاحقات القضائية إلى تقديم الجناة إلى العدالة، يتم إجراء تحقيقات / تحقيقات قضائية أو غير قضائية خاصة من قبل هيئات متخصصة مستقلة. لمزيد من التفاصيل والآثار العملية. حملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحافيين. (من دون تاريخ.). التحقيق الفعال. وقف الإفلات من العقاب https://www.coe.int/en/web/freedom-expression/efficiency-investigation-stemming-impunity#{%2272490634%22:[2],%2272490649%22:[1]}

وفي حين أدّت قوات القضاء والأمن في حالة دي فريز دورًا بنّاءً في محاسبة الجناة، فقد تعرّضت القوّات القضائية والأمنية في اليونان لانتقادات بسبب بطء تقدّمها في قضية مقتل جيورجوس كارايباز. كان كارايفاز معروفًا بتغطيته للجرائم المنظمة وضباط الشرطة الفاسدين، وتلقّى تهديداتٍ بالقتل قبل اغتياله. قُتل برصاص رجلَين يقودان دراجة نارية خارج منزله في أثينا في 9 أبريل/نيسان 2021. [١٧] وعلى الرغم من تأكيد الحكومة اليونانية أنها تبذل قصارى جهدها لتسليط الضوء على القضية، إلا أنه لم يتم إحراز تقدّمٍ يُذكر في التحقيق بعد مرور عامَين على الحادثة. [١٨] في أبريل/ نيسان 2023، أعلنت السلطات اليونانية اعتقال اثنَين من المشتبه بهم في ما يتعلق بمقتل كارايفاز. ومع ذلك، أشارت هيومن رايتس ووتش ومراسلون بلا حدود بشكلٍ نقدي إلى أنّ المساءلة الكاملة عن جريمة القتل تتطلّب تقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة. [١٩] كان تعامل القضاء وقوّات الأمن اليونانية مع القضية جزءًا من مخاوف أوسع نطاقًا بشأن سيادة القانون وحرية الإعلام والمراقبة الحكومية في اليونان. [٢٠]

وبصرف النظر عن الهجمات القاتلة، كانت الأحداث العامة مثل التجمعات والاحتجاجات، خاصةً المظاهرات ضدّ تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19، خلفية لمعظم الاعتداءات الجسدية المسجلة على الصحافيين خلال الفترة 2019-2023. ووردت أنباءٌ عن وقوع حوادث عنف ضدّ المراسلين وأفراد طواقم وسائل الإعلام شارك فيها محتجّون في كرواتيا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وهولندا، وشملت أيضًا الشرطة وقوات الأمن. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الكثير من العاملين في وسائل الإعلام توقفوا عن عرض شعار مؤسّستهم/هويتهم الصحافية أثناء تغطيتهم في الميدان لتجنّب هجمات المتظاهرين، الأمر الذي جعل من الصعب على قوات الأمن التعرّف إليهم كصحافة. [٢١]

١٧- اليونان: الاعتقالات الأولى بشأن مقتل الصحافي جيورجوس كارايفاز العام 2021. 3 أيار/مايو 2023. المعهد الدولي للصحافة (IPI). https://ipi.media/greece-first-arrests-made-over-2021-murder-of-journalist-giorgos-karaivaz/

١٨- ليام سكوت: مع اقتراب الانتخابات في اليونان، حرية الصحافة في الاهتمامات الخلفية. 19 أيار/مايو 2023. صوت أمريكا. https://www.voanews.com/a/as-elections-loom-in-greece-press-freedom-on-back-burner-/7100841.html

١٩- هيومن رايتس ووتش. (2023). اليونان: أحداث العام 2023. https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/greece

٢٠- لجنة البرلمان الأوروبي المعنية بالحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية. (2023). مسودة تقرير حول تقرير المفوضية عن سيادة القانون لعام 2023 (2023/2113(INI)). المقرر: صوفيا إن تي فيلد https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/LIBE-PR-754695_EN.pdf

٢١- تحليل التنبيهات بشأن الهجمات على السلامة والنزاهة الجسدية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الفترة 2019-2023 مستمدة من قاعدة بيانات التنبيهات الصادرة عن منصة سلامة الصحافيين https://fom.coe.int/en/alerte.

٢.٢- الاحتجاز والسجن

في الفترة الممتدّة بين عامَي 2019 و2023، لم يُسجن أي صحافي في أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولكن احتُجز 28 صحافيًا، في بلجيكا (2) وفنلندا (1) وفرنسا (5) وألمانيا (1) واليونان (6) وهولندا (3) وبولندا (5) وإسبانيا (4) والسويد (1). [٢٢] ومنذ يوليو/ تموز 2023، كان الصحافي الإسباني بابلو غونزاليس رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في بولندا من دون الكشف عن أي دليل على الادعاءات ضده منذ شباط/فبراير 2022. ألقت السلطات البولندية القبض عليه ووجّهت إليه تهمة التجسس. في معظم الحالات، يستمرّ الاحتجاز لبضع ساعاتٍ فقط، وأحيانًا لأيام عدة. تبرز ثلاث دول في مسألة الاعتقالات، وهي اليونان وبولندا وفرنسا. ففي الكثير من الحوادث التي اعتقل فيها الصحافيون، كانوا يُعتقلون لإجراء التحقيقات على الحدود، كالتحقيق في عمليات الصدّ على الحدود اليونانية، أو عمل شرطة الحدود على الحدود البولندية البيلاروسية. بالإضافة إلى الحدود، تُعدّ المظاهرات والاحتجاجات محلّ اعتقال الصحافيين في الاتحاد الأوروبي، ما أدّى إلى تنبيه مجلس أوروبا بشأن الاحتجاز والسجن. وفي كثيرٍ من الحالات، زعمت قوات الأمن أن الصحافيين لم يكن لديهم بطاقة صحافية أو علامات تشيرٍ إلى أنهم صحافيون، أو أنهم لم يعترفوا بهم كصحافيين. لهذا السبب، قالت قوات الأمن إنها تشتبه في أنّ الصحافيين هم جزءٌ من أشكال الاحتجاجات غير القانونية، مثل إغلاق طرق المرور أو دخول المباني من دون إذن. وفي معظم الحالات، كشفت المواد المرئية أو السمعية في وقتٍ لاحق أنه كان يمكن التعرّف إلى الصحافيين على أنهم صحافيون. وفي بعض الحالات، ولتبرير احتجاز الصحافيين، اتهمت الشرطة الصحافيين فيما بعد بتجاهل أوامرها، أو انتهاك السلامة الجسدية لضباط الشرطة، أو الاعتداء على ضباط الشرطة. في جميع الحالات، يُظهر تحليلنا أنّ هذه الادّعاءات اعتُبرت غير مبررة من قِبَل التحقيقات الداخلية للشرطة.

وعلى الرغم من أنّ الصحافيين لم يُحتجزوا لفترة طويلة، وتَبيّن في نهاية المطاف أنّ الادّعاءات غير مبررة، فإنّ هذه الاعتقالات تقوّض حرية الإعلام والحصول على المعلومات، لأنّ هذه الحرية تتطلب وجود صحافيين، مع أومن دون بطاقة صحافية، في المظاهرات أو الاحتجاجات على سبيل المثال. هذا هو السبب في أنّ المادة 5 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، كما فسّرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تُلزم الدول ليس فقط بتجنّب انتهاك الحق في الحرية والأمن، ولكن أيضا باتخاذ تدابير استباقية لحَماية الأفراد من الحرمان غير القانوني من الحرية. تهدف هذه المادة إلى منع الاحتجاز التعسفي أو الجائر، وبالتالي تتطلّب من القوانين المحلّية أن تتماشى مع مبادئ الاتفاقية، مثل سيادة القانون، واليقين القانوني، والتناسب، والحماية من التعسّف. وحتى يكون الحرمان من الحرية قانونيًا، يجب تعريفه بوضوح في القانون المحلي، الذي ينبغي أن يكون قابلاً للتنبؤ في تطبيقه، ما يسمح للأفراد بالتنبؤ بعواقب أفعالهم بدقة معقولة. عند الاعتقال، "يجب إبلاغ الأفراد على الفور بلغةٍ يفهمونها بأسباب اعتقالهم وأي تهم موجهة إليهم". [٢٣] كما يجب مثولهم أمام قاضٍ بسرعة، ويحقّ لهم الحصول على محاكمة في الوقت المناسب أو الإفراج عنهم في انتظار المحاكمة، ولهم الحق في الطعن في قانونية احتجازهم في المحكمة. إذا انتُهكت المادة 5 عند احتجاز شخصٍ ما، يحقّ له الحصول على تعويض. [٢٤]

٢٢- ملاحظة حول المصطلحات: السجن هو الحبس طويل الأمد بعد الإدانة؛ الاحتجاز هو إجراء مؤقت يستخدم عندما يشتبه في قيام شخص ما بنشاط غير قانوني؛ وينطوي الاحتجاز على تقييد الحركة، كجزء من عملية الاعتقال في كثير من الأحيان.

٢٣- منصة مجلس أوروبا لسلامة الصحافيين. (2020). صحيفة حقائق موضوعية: احتجاز وسجن الصحافيين. https://rm.coe.int/fiche-thematique-detention-15september-2021/1680a3dc40

٢٤- يمكنك العثور على المزيد من المعايير التفصيلية الموصى بها بالإضافة إلى السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في منصة سلامة الصحافيين التابعة لمجلس أوروبا. (2020). صحيفة الحقائق الموضوعية...، مرجع سابق.

٣.٢- المضايقة والترهيب

كانت التهديدات باتخاذ إجراءات قانونية أو المضايقات (عبر الإنترنت) من بين الحوادث التي أثارت العديد من التنبيهات على منصة سلامة الصحافيين في السنوات 2019-2023. وبلغت الذروة في عام 2021، عند الإبلاغ عن 71 حالة مضايقة وترهيب. ورغم انخفاض العدد إلى 50 حالة في العام 2023، إلا أنه لا يزال مرتفعًا، ولا تزال بعض أشكال المضايقة والترهيب التي ظهرت في السنوات السابقة سائدة. والأشكال الأكثر لفتا للانتباه كما هو موضح في تقارير حرية الصحافة هي الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وحملات التشهير والمضايقات (عبر الإنترنت). [٢٥]

يمكن أن يكون لكل منها "تأثيرٌ مخيفٌ على الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام. ويمكن أن تسبّب ضررًا نفسيًا كبيرًا، وقد تمثّل أيضًا خطرًا على الأمن الجسدي للضحايا، الذين قد يلجأون إلى الرقابة الذاتية لتجنب استهدافهم".[٢٦] بالإضافة إلى ذلك، تهدف قضايا الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة إلى ثني وسائل الإعلام والصحافيين عن الإبلاغ عن مواضيع تهمّ الجمهور، وهي مصمّمة "لتخويف الهدف ومضايقته، لا سيّما من خلال احتمال التكاليف القانونية المرهقة. وحتى لو لم يتم كسب القضايا في المحكمة، فقد تكون هذه الإجراءات القضائية قد حققت هدفها بالفعل، وهو تخويف الصحافيين وشلّهم ماليًّا وإنهاكهم عاطفيًا." [٢٧]

واجهت غازيتا فيبورتشا في بولندا والمؤشر hr في كرواتيا حوالى 65 دعوى تشهير نشطة في العام 2021. ولهذا السبب شعرت المنظمات الإعلامية وتجمّعات الصحافيين والمنظمات غير الحكومية بالقلق. من خلال الضغط لوضع القضية على جدول الأعمال السياسي في الدول الأعضاء وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، شكّلوا التحالف ضد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا (CASE). يجمع مع هذا التحالف القضايا، ويدعو إلى معالجتها بشكل قانوني، ويسرد أكثر الشخصيات شهرةً باستخدام الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في معرض العار الخاص به، [٢٨] ويقدّم معلومات حول مكان الحصول على المساعدة. [٢٩]

٢٥- مجلس أوروبا لمنصة سلامة الصحافيين. (2022). الدفاع عن حرية الصحافة في أوقات التوتر والصراع. التقرير السنوي المقدم من المنظمات الشريكة إلى منصة مجلس أوروبا لتعزيز حماية الصحافة وسلامة الصحافيين. بروكسل: مجلس أوروبا. https://rm.coe.int/platform-protection-of-journalists-annual-report-2022/1680a64fe1؛ منصة مجلس أوروبا لسلامة الصحافيين. (2023). ورقة حقائق موضوعية: التغطية الإعلامية للاحتجاجات والمظاهرات. https://rm.coe.int/factsheet-media-coverage-of-protests-and-demonstrations/1680acc392

٢٦- مجلس أوروبا لمنصة سلامة الصحافيين. (2022). الدفاع...، مرجع سابق.

٢٧- مجلس أوروبا لمنصة سلامة الصحافيين. (2022). الدفاع...، مرجع سابق.

٢٨- التحالف ضد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا (CASE). (من دون تاريخ) معرض العار. https://www.the-case.eu/gallery-of-same/

٢٩- التحالف ضد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا (CASE). (من دون تاريخ) احصل على مساعدة. https://www.the-case.eu/get-help/

٤.٢- الإفلات من العقاب

أثار الإفلات من العقاب في ما يتعلّق بقتل الصحافيين ثلاثة تنبيهات في الفترة التي تم تحليلها بين عامَي 2019 و2023. تشير إحدى القضايا إلى كوتلو أدالي، وهو صحافي قبرصي تركي قُتل في العام 1996، والثانية إلى الصحافي والمذيع سوكراتيس جيولياس الذي قُتل في اليونان في العام 2010، والثالثة إلى المراسل التلفزيوني جيورجوس كارايفاز الذي قُتل في اليونان في العام 2021. تتوفر حالتان أخريان سيئتا السمعة للإفلات من العقاب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعود إلى عامَي 2018 و2017، حين قُتل الصحافي السلوفاكي يان كوتشياك والصحافية المالطية دافني كاروانا غاليزيا. حتى وقت كتابة هذه الورقة البحثية في يناير/كانون الثاني 2024، لم تتم إدانة أي شخص يزعم تورّطه في قتلهم. [٣٠] وتتشابه هذه القضايا من حيث الاشتباه في تورّط سياسيين رفيعي المستوى في جرائم القتل أو في التحقيقات التي كان الصحافيون يعملون عليها. وفي حوادث أخرى لقتل الصحافيين، مثل مقتل بيتر دي فريس في هولندا في العام 2021، قامت قوّات القضاء والأمن "بالتحقيق الفوري والمستقل والفعال، وسَعَتْ إلى مقاضاة الجرائم والجنح". يفي ذلك بالتوصيات الواردة في توصيات مجلس أوروبا بشأن "التحقيق الفعال. القضاء على الإفلات من العقاب". [٣١]

٣٠- الاستجابة السريعة لحرية الإعلام. (2023). اليونان: استمرار الإفلات من العقاب بعد مرور عامين على مقتل الصحافي جيورجوس كارايفاز. https://www.mfrr.eu/greece-impunity-continues-two-years-after-murder-of-journalist-giorgos-karaivaz/

٣١- حملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحافيين. (و.). الفعالية، مرجع سابق.

٣-التوصيات القانونية المتعلقة بحماية الصحافيين

١.٣- التوصيات والأحكام الدولية

كانت سلامة الصحافيين مصدر قلق كبير للمهنة في الكثير من مناطق العالم منذ عقود عدة. في العام 2012، اقترحت الأمم المتحدة خطة عمل بشأن سلامة الصحافيين. وتضع الخطة مبادئ للتعاون والإجراءات العملية من أجل سلامة الصحافيين، وتدعو الدول إلى إنشاء آليات لمنع الاعتداءات على الصحافيين والمعاقبة عليها. وأبلغت القرار A/HRC/RES/39/6 الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 27 سبتمبر/أيلول 2018 والذي يحث على ما يلي:

- امتناع القادة السياسيين والسلطات عن تخويف أو تهديد وسائل الإعلام، ما يقوض الثقة في الصحافة (النقطة 8)
- منع الدول العنف ضد الصحافيين من خلال إنشاء بيئة آمنة لهم للعمل بشكل مستقل، وإدانة العنف ضدهم، وإنشاء آليات لجمع البيانات حول التهديدات والاعتداءات ضد الصحافيين (النقطة 9)
- تأكد الدول من أن قوانينها لا تحد من قدرة الصحافيين على العمل بشكل مستقل ومن دون تدخل لا مبرر له (النقطة 10)
- ضمان الدول عدم قيام تدابير مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي بإعاقة عمل الصحافيين وسلامتهم بشكل تعسفي (النقطة 11)
- حماية الدول سرية مصادر الصحافيين، بما في ذلك المبلغين عن المخالفات (النقطة 13)
- معالجة الدول التمييز القائم على النوع الاجتماعي ضد الصحافيات، سواء أكان ذلك عبر الإنترنت أو خارجه (النقطة 15)

بالإضافة إلى ذلك، يقوم القرار على ما يلي:

- التأكيد على أهمية أدوات التشفير وإخفاء الهوية للصحافيين في العصر الرقمي (النقطة 14)
- تشجيع الدول على اعتماد اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين لرفع مستوى الوعي حول سلامة الصحافيين (النقطة 16)
- الاعتراف بالمؤسسات الإعلامية لدورها في توفير التدريب والتوجيه في مجال السلامة للصحافيين (النقطة 17)
- التشديد على الحاجة إلى تعاون دولي أفضل لضمان سلامة الصحافيين ودعوة الدول إلى تبادل المعلومات حول حالة التحقيقات في الهجمات ضد الصحافيين (النقاط 19، 21) [٣٢]

وكما يظهر تحليل التنبيهات على منصة سلامة الصحافيين، فقد أكدت جائحة كوفيد-19 مرة أخرى على أهمية سلامة الصحافيين في أوروبا. وقد أدى تزايد عمليات قتل الصحافيين في السنوات الأخيرة والحرب في أوكرانيا إلى زيادة الاعتراف العام بهذه القضية.

في الآونة الأخيرة فقط، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأ مجلس أوروبا حملته الخاصة من أجل سلامة الصحافيين. وهي تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتحفيز العمل الفعال بشأن القضايا الملحة، وفي نهاية المطاف زيادة سلامة الصحافيين وغيرهم من الجهات الإعلامية في دول مجلس أوروبا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يشجع مجلس أوروبا الحكومات على حماية الصحافيين من خلال إنشاء سبل انتصاف فعالة على المستوى الوطني للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الصحافيون وسن خطط عمل وطنية وتنفيذها. [٣٣]

وتؤكد توصيات مجلس أوروبا على التزامات الدولة بحماية سلامة الصحافيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام وأمنهم، وضمان قدرتهم على ممارسة حقوقهم الأساسية من دون الخوف من العنف أو الترهيب، على سبيل المثال. وتشمل التوصيات الأحكام التالية:

- يجب على الدولة أن تضمن السلامة والسلامة الجسدية لكل شخص يخضع لولايتها القضائية، بما في ذلك الالتزام الإيجابي باتخاذ الخطوات المناسبة لحماية الأرواح (20).
- ينبغي للدولة أن تضع أحكام قانون جنائي فعالة وآلية لإنفاذ القانون لضمان الحق في الحياة ومنع الأعمال الإجرامية، مع إيلاء الاهتمام بالوضع الضعيف للصحافيين (21).
- إن الإجراءات غير المنظمة والتعسفية التي يقوم بها موظفو الدولة تتعارض مع الاحترام الفعال لحقوق الإنسان، وتتطلب تنظيم عمليات الشرطة وتحديدها بشكل كاف من خلال إطار قانوني وإداري (22).
- يتضمن البعد الإجرائي التزامًا إيجابيًا على الدولة بإجراء تحقيقات فعالة ومستقلة وسريعة في عمليات القتل غير المشروع أو سوء المعاملة المزعومة، بهدف محاكمة الجناة وتقديمهم إلى العدالة (23).

٣٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2018). القرار A/HRC/RES/39/6، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 27 سبتمبر/أيلول 2018. https://digitallibrary.un.org/record/1649998?ln=ar

٣٣- Council of Europe Campaign for the Safety of Journalists. (n.d.). Journalists Matter : Council of Europe Campaign for the Safety of Journalists. https://www.coe.int/en/web/freedom-expression/safety-of-journalists-campaign

- يؤدي غياب التدابير الفعالة إلى ثقافة الإفلات من العقاب، والتساهل مع الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الصحافيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام (24).
- يقع على عاتق الدولة التزام بضمان الحرية الموضوعية لكل شخص يخضع لولايتها القضائية، وضمان عدم تعرض الصحافيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام للاعتقال التعسفي أو الاحتجاز غير القانوني أو الاختفاء القسري (25).
- لا ينبغي للدولة أن تقيد بشكل غير مبرر حرية حركة الصحافيين وغيرهم من الجهات الإعلامية، بما في ذلك التنقل عبر الحدود والوصول إلى مناطق معينة، حيث أن هذا التنقل والوصول مهمان لأغراض جمع الأخبار والمعلومات (26).
- قد تتأثر فعالية نظام الحماية بالعوامل السياقية، ولكن التزامات الدولة ذات الصلة تنطبق في حالات الأزمات أو الصراعات، مع مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان (27).
- يُعدّ ضمان سلامة الصحافيين وفاعلين آخرين في الإعلام وأمنهم شرطًا مسبقًا لمشاركتهم الفعالة في النقاش العام، ما يتطلب من الدول حمايتهم من الترهيب والتهديد والعنف بغض النظر عن مصدره (28). [٣٤]

٢.٣- التوصيات والأحكام المتعلقة بحماية الصحافيين في الاتحاد الأوروبي

تتوفر طرق مختلفة للتعامل مع مشكلة الاعتداءات على الصحافيين حسب نوع الهجوم. تقدم مؤسسات الاتحاد الأوروبي توجيهات أو توصيات. تتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي ولوائحه وتحويلها إلى قانون وطني. إذا بدا أن القانون الوطني لا يحترم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فيمكن رفع القضايا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. يمكن الاطلاع على الأمثلة التي حكمت فيها المحاكم الوطنية ضد الصحافيين، ولكن تم تناولها بموجب حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قاعدة بيانات [٣٥] المحكمة وعلى الموقع الإلكتروني [٣٦] لمجلس أوروبا. ستقدم الفقرات التالية نظرة عامة على بعض أحكام الاتحاد الأوروبي وتوصياته الأكثر صلة بتعزيز سلامة الصحافيين.

٣٤- مجلس أوروبا. (2016). توصيات اللجنة الوزارية إلى الدول الأعضاء بشأن حماية الإعلام وحماية الصحافيين وفاعلين آخرين في الإعلام. اعتمدته لجنة الوزراء في 13 أبريل/نيسان 2016 خلال الاجتماع لـ 1253 لنواب الوزراء.

٣٥- HUDOC Database on case-law by the European Court on Human Rights. http://hudoc.echr.coe.int/eng#{%22documentcollectionid2%22:[%22GRANDCHAMBER%22,%22CHAMBER%22]}

٣٦- ينشر مجلس أوروبا مجموعة مختارة من الحالات المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة. انظر مجلس أوروبا. Impact of the European Convention on Human Rights. Freedom of expression. https://www.coe.int/en/web/impact-convention-human-rights/freedom-of-speech (n.d.).

يعتمد قانون حرية الإعلام الأوروبي على تقارير [٣٧] سيادة القانون الصادرة عن المفوضية والتوجيه المنقح المتعلقة بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، [٣٨] والتي تنص على التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي للتشريعات الوطنية لوسائل الإعلام السمعية والبصرية. بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى قانون الخدمات الرقمية وقانون الأسواق الرقمية، [٣٩] بالإضافة إلى مدونة الممارسات بشأن المعلومات المضللة لعام 2022. [٤٠] وهو مجموعة مقترحة من القواعد تهدف إلى حماية تعددية وسائل الإعلام واستقلالها في الاتحاد الأوروبي بطريقة أكثر عمومية. [٤١] ويركز على تنظيم التمويل الحكومي لوسائل الإعلام، ومنع الضغوط السياسية المحلية على الصحافيين، وفرض اختبارات التعددية والإعلانات الحكومية الشفافة، على سبيل المثال. يتضمن القانون الأوروبي لحرية الإعلام أحكام عدة تهدف إلى ضمان سلامة الصحافيين. وتشمل هذه الأحكام ما يلي:

- الحماية من التدخل: يتعين على الدول الأعضاء حماية وسائل الإعلام من التدخل السياسي أو الاقتصادي أو الخاص. ويشمل ذلك التدخل في القرارات التحريرية لوسائل الإعلام.
- حظر استخدام برامج التجسس: يحظر القانون استخدام برامج التجسس ضد الصحافيين. ويهدف هذا الحكم إلى منع الوصول غير المصرح به إلى المحتوى المشفر على أجهزتهم أو إجبارهم على الكشف عن مصادرهم.
- حماية المصادر: يحظر على الدول الأعضاء إجبار الصحافيين على الكشف عن مصادرهم أو اتصالاتهم السرية.
- الضمانات ضد المراقبة: يتضمن القانون ضمانات ضد مراقبة الحكومة. ويشمل ذلك ضرورة الحصول على إذن مسبق من سلطة قضائية مستقلة قبل فرض أي عقوبة أو تفتيش ومصادرة، أو الوصول إلى البيانات المشفرة أو استخدام تكنولوجيات المراقبة.
- الشفافية بشأن ملكية وسائل الإعلام: يتطلب القانون من جميع وسائل الإعلام أن تكون شفافة بشأن ملكيتها. ويهدف هذا الحكم إلى ضمان استقلال وسائل الإعلام. [٤٢]

أقر البرلمان الأوروبي التشريع في مارس/آذار 2024 قبل الانتخابات البرلمانية الأوروبية في يونيو/ حزيران 2024، [٤٣] وبعد ذلك سيكون قابلاً للتنفيذ في محاكم الاتحاد الأوروبي، مع احتمال فرض غرامات باهظة على الحكومات التي تنتهك حرية الصحافة. وينظر إلى القانون على أنه طال انتظاره، ولكن تظهر مخاوف بشأن التنفيذ الوطني والحاجة إلى قواعد أكثر إلزامًا لتحقيق أهدافه.

٣٧- The Rule of law report annually monitors significant developments relating to the rule of law in all EU Member States. See European Commission. (n.d.). Rule of law mechanism. https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/policies/justice-and-fundamental-rights/upholding-rule-law/rule-law/rule-law-mechanism_en European Commission. (2024). Revision of the Audiovisual Media Services Directive (AVMSD). https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/revision-avmsd

٣٨- European Commission. (2024). Revision of the Audiovisual Media Services Directive (AVMSD). https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/revision-avmsd

٣٩- European Commission. (2024). The Digital services Act package.https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/digital-services-act-package

٤٠- European Commission. (2022). The 2022 Code of Practice on Disinformation.https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/code-practice-disinformation

٤١- For more information on the EMFA, see Krisztina Rozgonyi. (2024). How to Modernize Media Laws to Cope With Digital Change. Tallinn/London/Santiago de Compostela: Media and Journalism Research Center (MJRC). https://journalismresearch.org/2024/01/how-to-modernize-media-laws-to-cope-with-digital-change/

٤٢- The German media outlet Netzpolitik.org has published the post-Trilogue meeting version of the EMFA as of December 15th, 2023. See Leonhard Pitz.European Media Freedom Act. EU einigt sich beim Hacken von Journalist:innen (European Media Freedom Act.EU agreed on hacking journalists). 12 December 2023. Netzpolitik. https://netzpolitik.org/2023/european-media-freedom-act-eu-einigt-sich-beim-hacken-von-journalistinnen/

٤٣- See the Legislative Train Schedule at https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/theme-a-new-push-for-europeandemocracy/file-european-media-freedom-act

بالإضافة إلى قانون حرية الإعلام الأوروبي، ناقش أعضاء البرلمان الأوروبي سلسلة من القرارات منذ العام 2018 التي تدعو إلى اتخاذ الاتحاد الأوروبي إجراءات ضد المضايقات القانونية للصحافيين ووسائل الإعلام والناشطين، ولا سيما الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة. وقامت المفوضية الأوروبية بصياغة التوجيه الخاص بالدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، والذي تم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأنه أخيرًا في أواخر العام 2023. وتشمل التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء ما يلي:

- تنفيذ قوانين مكافحة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة التي تسمح بالرفض السريع للدعاوى القضائية التي تستهدف الأفراد أو المجموعات بسبب مشاركتهم العامة.
- تحويل التكاليف القانونية: وضع تدابير لتحويل التكاليف القانونية إلى الطرف الذي رفع الدعوى التعسفية إذا تم رفض الدعوى بموجب قوانين مكافحة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة.
- آليات الرفض المبكر: استحداث آليات للرفض المبكر للدعاوى التي تعتبر بشكل واضح عارية عن الصحة أو مسيئة، ما يحول دون اتخاذ إجراءات قانونية طويلة الأمد ووقوع العبء المالي على المدعى عليهم.
- عقوبات مفروضة على المتقاضين المسيئين: فرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات الذين يتبين أنهم يشاركون في دعاوى قضائية مسيئة، ما يردعهم عن استخدام النظام القانوني لإسكات المشاركة العامة.
- الدفاع عن المصلحة العامة: تعزيز الاعتراف القانوني بالدفاع عن المصلحة العامة، ما يسمح للأفراد والمنظمات بالدفاع عن أنفسهم ضد الدعاوى القضائية التعسفية من خلال إثبات أن أفعالهم كانت في المصلحة العامة. [٤٤]

وفي بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إيطاليا والسويد وهولندا، تم بالفعل البدء في خطط العمل الوطنية لسلامة الصحافيين. أنشأت السويد نقاط اتصال وطنية وخصصت موارد بشرية ومالية إضافية لدعم الصحافيين والتحقيق بشكل أفضل في جرائم الكراهية. وفي هولندا، أبرم بروتوكول "PersVeilig" الذي يهدف إلى الحد من التهديدات والعنف والاعتداءات ضد الصحافيين، بين النيابة العامة والشرطة وجمعية رؤساء التحرير وتجمع الصحافيين. وفي الآونة الأخيرة فقط، تمت زيادة تمويلها وقدراتها. بالإضافة إلى ذلك، أُقرّ قانون جديد لتجريم استقاء معلومات شخصية. وفي إيطاليا، أُنشئ مركز تنسيق للتعامل مع الأعمال المرتكبة ضد الصحافيين.

ويجب وضع الأحكام القانونية في سياق أوسع. في الاتحاد الأوروبي، تتضمن حماية الصحافيين مجموعة من الأطر القانونية، والتزام المؤسسات الإعلامية، ومشاركة المجتمع المدني. تؤدي المؤسسات الإعلامية، العامة والخاصة، دورًا في تعزيز سلامة الصحافيين. علاوة على ذلك، تعمل التجمعات الصحافية ومنظمات المجتمع المدني على الدعوة بنشاط لحماية الصحافيين وحقوقهم. فهي تقدم المساعدة القانونية وترصد الانتهاكات وتبلغ عنها وتساهم في وضع السياسات التي تعزز سلامة الصحافيين. ومن شأن التوسع في ذلك أن يتجاوز نطاق هذا التقرير.

٤٤- European Commission. (2022). Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council on protecting persons who engage in public participation from manifestly unfounded or abusive court proceedings ("Strategic lawsuits against public participation") COM/2022/177 final. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52022PC0177

٤- نظرة عامة على المناقشات القانونية بشأن حماية المصادر الصحافية

تتركز المناقشات القانونية حول حماية المصادر الصحافية بشكل أساسي على ثلاثة مواضيع: الحق في رفض الإدلاء بالشهادة، وحماية المبلغين، وحظر التجسس على الصحافيين. وكانت هذه القضايا الثلاثة تشكل مصدر قلق في بلدان الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة. في فرنسا، في العام 2023، قامت قوات الأمن بتفتيش منازلهم أو أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالكثير من الصحافيين للوصول إلى معلومات من مصادرهم. [٤٥] وفي اليونان والمجر، تم الكشف في العام 2022 عن أن الدولة استخدمت برنامج بيجاسوس وبرامج تجسس مراقبة أخرى للتجسس على عمل الصحافيين. [٤٦] تؤدي مثل هذه الممارسات إلى تقويض الثقة في سرية المصادر المحتملة والمبلغين عن المخالفات إذا تحدثوا إلى الصحافيين.

٤.١- الحق في رفض الإدلاء بالشهادة

إن الحق في رفض الإدلاء بالشهادة للصحافيين في بلدان الاتحاد الأوروبي ليس حقًا مطلقًا ويختلف باختلاف الولايات القضائية. بشكل عام، الشهود، بمن فيهم الصحافيون، ملزمون بالإدلاء بشهادتهم عند استدعائهم إلى المحكمة. ومع ذلك، في ظل ظروف معينة، يمكن للصحافيين الاحتجاج بالحق في رفض الإدلاء بالشهادة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية مصادرهم. وتنشأ حماية المصدر هذه من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويختلف تنفيذ هذا الحق من بلد إلى آخر في الاتحاد الأوروبي. وهو متوازن بشكل عام مع الأهمية الاجتماعية لإثبات الحقيقة في الإجراءات القانونية، مع توفير بعض الحماية للمصادر الصحافية.

ووفقاً لدليل المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الهدفين المشروعين اللذين يتم الاعتماد عليهما في أغلب الأحيان لتبرير التدخل في حماية المصادر هما "الأمن القومي" و"منع الكشف عن المعلومات الواردة على نحو سري." كما تم الاعتماد في قضايا عدة على "منع الفوضى" و"منع الجريمة" و"حماية حقوق الآخرين". [٤٧] وفي القضايا المتعلقة بحماية المصادر الصحافية، تشير المحكمة في كثير من الأحيان إلى التوصية رقم R (2000) 7 بشأن حق الصحافيين في عدم الكشف عن مصادر معلوماتهم، التي اعتمدتها لجنة وزراء مجلس أوروبا في 8 مارس/آذار 2000. [٤٨] وترد التوصيات في سبعة مبادئ (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى العودة إلى الوثيقة الأصلية):

٤٥- Reporters Without Borders demands the overhaul of France's law on confidentiality of journalists' sources because of these incidents. French laws include a clause for "overriding requirements in the public interest," a concept that is extremely vague and allows investigators to abuse their investigative powers in order to identify journalists' sources or prevent journalists from revealing information in the public interest. See Reporters Without Borders. (2023). RSF demands overhaul of France's law on confidentiality of journalists' sources. https://rsf.org/en/rsf-demands-overhaul-frances-law-confidentiality-journalists-sources

٤٦- European Parliament. (2022). Report of the European Parliament of the investigation of alleged contraventions and maladministration in the application of Union law in relation to the use of Pegasus and equivalent surveillance spyware. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-9-2023-0189_EN.html

٤٧- The European Court of Human Rights. (2022). Guide on Article 10 of the European Convention on Human Rights. Freedom of Expression. https://rm.coe.int/guide-on-article-10-freedom-of-expression-eng/native/1680ad61d6

٤٨- For a detailed overview on Court rulings that refer to the ECHR Guide on Article 10 see The European Court of Human Rights. (2022). Guide on Article 10 of the European Convention on Human Rights. Freedom of Expression. https://rm.coe.int/guide-on-article-10-freedom-of-expression-eng/native/1680ad61d6, particularly paragraphs 6-8.

١ . حق الصحافيين في عدم الكشف عن المعلومات: يجب أن توفر القوانين المحلية حماية واضحة لحق الصحافيين في عدم الكشف عن معلومات تحدد مصدرًا ما، وذلك وفقًا للمادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢. حق عدم الكشف عن الأشخاص الآخرين: يجب أيضًا حماية الأفراد الآخرين الذين يكتسبون معرفة بالمعلومات التي تحدد مصدرًا ما من خلال علاقاتهم المهنية مع الصحافيين.

٣. القيود المفروضة على الحق في عدم الكشف عن المعلومات: إن حق الصحافيين في عدم الكشف عن معلومات تحدد مصدرًا ما لا ينبغي أن يخضع لقيود أخرى غير تلك المذكورة في المادة 10، الفقرة 2 من الاتفاقية. ولا ينبغي إصدار أمر بالكشف عن المعلومات إلا في حال وجود شرط أساسي لتحقيق المصلحة العامة وإذا كانت الظروف ذات طابع حيوي وخطير بما فيه الكفاية.

٤. الأدلة البديلة لمصادر الصحافيين: في الإجراءات القانونية ضد صحافي على أساس انتهاك مزعوم لشرف أو سمعة شخص ما، يجب على السلطات أن تأخذ في الاعتبار جميع الأدلة المتاحة ولا يجوز لها أن تطلب من الصحافي الكشف عن معلومات تحدد مصدرًا ما.

٥. الشروط المتعلقة بعدم الكشف عن المعلومات: يجب فقط على الأشخاص أو السلطات العامة التي لها مصلحة مشروعة مباشرة في الكشف عن المعلومات تقديم اقتراح أو طلب لبدء أي إجراء يهدف إلى الكشف عن معلومات تحدد مصدرًا ما. ينبغي إعلام الصحافيين بحقهم في عدم الكشف عن المعلومات التي تحدد مصدرًا ما وكذلك حدود هذا الحق قبل طلب الكشف عن المعلومات.

٦. اعتراض الاتصالات والمراقبة والتفتيش القضائي والمصادرة: لا ينبغي تطبيق تدابير مثل أوامر الاعتراض أو الإجراءات المتعلقة باتصالات أو مراسلات الصحافيين أو أصحاب عملهم، أو أوامر المراقبة أو الإجراءات المتعلقة بالصحافيين أو اتصالاتهم أو أصحاب عملهم، أو أوامر أو إجراءات تفتيش أو مصادرة تتعلق بالمباني الخاصة أو التجارية أو ممتلكات أو مراسلات الصحافيين أو أصحاب العمل أو البيانات الشخصية المتعلقة بعملهم المهني، في حال كان الغرض منها هو التحايل على حق الصحافيين في عدم الكشف عن معلومات تحدد مصدرًا ما.

٧. الحماية من تجريم الذات: لا ينبغي للمبادئ المنصوص عليها في الوثيقة أن تحدّ من القوانين الوطنية المتعلقة بالحماية من تجريم الذات في الإجراءات الجنائية. وينبغي أن يتمتع الصحافيون بهذه الحماية في ما يتعلق بالكشف عن المعلومات التي تحدد مصدرًا ما. [٤٩]

٤٩- Committee of Ministers of the Council of Europe. (2000). Recommendation No. R (2000) 7 on the right of journalists not to disclose their sources of information, adopted on 8 March 2000 https://rm.coe.int/16805e2fd2

٢.٤- حماية المبلغين عن المخالفات

على الرغم من أن الصحافيين في أوروبا أصبحوا في السنوات الأخيرة ضحايا أثناء التحقيق في الفساد، فإن أولئك الذين يكشفون عن المعلومات (المصادر) ويفضحونها يواجهون أيضًا مخاطر عالية من الانتقام، تتراوح من خفض رتبتهم إلى تقديمهم إلى المحكمة، وفقدان وظائفهم واستقرارهم الاقتصادي وتشويه سمعتهم الجيدة. ولذلك، فإن حماية المصادر الصحافية أمر بالغ الأهمية للصحافة الاستقصائية، كما أن الحفاظ على السرية أمر ضروري حتى تتمكن المصادر من التقدم من دون خوف من الانتقام. هذا الخوف من التعرض للانتقام له تأثير مروع على المبلغين المحتملين، وبالتالي يحدّ من قدرة الصحافيين على التغطية في البيئات التي يتم فيها الضغط على المصادر المحتملة.

فقام الاتحاد الأوروبي بوضع توجيه حماية المبلغين عن المخالفات الذي يوفر حماية شاملة للمبلغين عن المخالفات، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في الأنشطة الصحافية، وذلك إدراكًا لأهميته. ويهدف هذا التوجيه إلى حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام وتوفير سبل للإبلاغ عن انتهاكات قانون الاتحاد الأوروبي، ما يزيد من تعزيز قدرة الصحافيين على الكشف عن المسائل ذات المصلحة العامة والإبلاغ عنها.

إن توجيه الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن المخالفات (2019/1937) هو إطار قانوني أنشأه الاتحاد الأوروبي لحماية الأفراد الذين يبلغون عن انتهاكات قانون الاتحاد. اعتُمد التوجيه في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019 وكان أمام الدول الأعضاء حتى 17 ديسمبر/كانون الأول 2021 لإدراجه في قوانينها الوطنية.

تشمل الأحكام الرئيسية للتوجيه ما يلي:

١. إنشاء قنوات الإبلاغ عن المخالفات: ينص التوجيه على إنشاء قنوات للإبلاغ عن المخالفات يسهل الوصول إليها داخل المنظمات.

٢. السرية وحظر الانتقام: يؤكد التوجيه على الالتزام بالحفاظ على سرية المبلغين عن المخالفات ويحظر الانتقام من الأفراد الذين يبلغون عن الانتهاكات.

٣. توسيع نطاق المبلغين عن المخالفات: يعمل التوجيه بشكل كبير على توسيع نطاق الحماية ليشمل مجموعة أوسع من الأفراد. المبلغ عن المخالفات هو الشخص "الذي يقدم (داخل المنظمة المعنية أو إلى سلطة خارجية) أو يكشف (للجمهور) معلومات عن مخالفات تم الحصول عليها في سياق متعلق بالعمل، ويساعد في منع الضرر واكتشاف التهديد أو الضرر الذي يلحق بالمصلحة العامة والتي قد تظل مخفية لولا ذلك." [٥٠]

٤. أحكام الإبلاغ الداخلي: يشجع التوجيه المبلغين عن المخالفات على الإبلاغ عن الانتهاكات داخليًا، بشرط أن يعتقدوا أنه سيتم التعامل مع تقريرهم بشكل مناسب. يجب على الكيانات القانونية في القطاعين العام والخاص التي تضم 50 موظفًا أو أكثر إنشاء قنوات إبلاغ داخلية.

٥. حماية الميسرين: ينطبق التوجيه أيضًا على الميسرين، الذين تم تعريفهم على أنهم أطراف ثالثة مرتبطة بالأشخاص المبلغين والذين قد يتعرضون للانتقام، بالإضافة إلى الكيانات القانونية التي يملكها الأشخاص المبلغون.

٦. العقوبات: يتضمن التوجيه تفاصيل عن العقوبات المفروضة على الشركات التي تعرقل الإبلاغ عن المخاوف أو تحاول عرقلتها، أو تفشل في الحفاظ على سرية هوية المبلغين عن المخالفات، أو تتّخذ إجراءات انتقامية ضد المبلغين عن المخالفات. [٥١]

European Commission. (n.d.). Protection for whistleblowers. European Commission initiatives on the protection of persons reporting on breaches of Union law. https://commission.europa.eu/aid-development-cooperation-fundamental-rights/your-rights-eu/protection-whistleblowers_en -٥٠

Directive (EU) 2019/1937 of the European Parliament and of the Council of 23 October 2019 on the protection of persons who report breaches of Union law., https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32019L1937 -٥١

٣.٤- أحكام تحظر التجسس على الصحافيين

تظهر قضية أخرى تتعلق بحماية المصادر الصحافية وهي التجسس على الصحافيين وخاصةً عبر الوسائل الرقمية. وأثيرت مخاوف بشأن سعي بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تشريع التجسس على الصحافيين، وهو الأمر الذي أدانته بشدة منظمات مثل الاتحاد الأوروبي للصحافيين.[٥٢]

يتضمن قانون حرية الإعلام الأوروبي المذكور أعلاه أيضًا أحكامًا تهدف إلى حماية الصحافيين من استخدام برامج التجسس. ويحظر القانون استخدام برامج التجسس ضد الصحافيين، إلا في حالات محدّدة بدقة. ويُسمح بهذه الاستثناءات على أساس كل حالة على حدة لأسباب أهمها تتعلق بالمصلحة العامة، بشرط الحصول على إذن من السلطة القضائية. لاستخدام برامج المراقبة التطفلية ضد الصحافيين، يجب تبرير التحقيقات في الجرائم الخطيرة التي يعاقب عليها بالسجن. وحتى في هذه الحالات، يجب على السلطة القضائية مراجعة إجراءات المراقبة بشكل منتظم. ولا يجوز تبرير استخدام برامج التجسس إلا كإجراء "الملاذ الأخير"، وإذا أمرت به سلطة مستقلة. ومع ذلك، واجه القانون مقاومة من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي طلبت إعفاء "الأمن القومي" لتبرير استخدام برامج التجسس. وانتقدت التجمعات الصحافية ومنظمات المجتمع المدني ذلك.[٥٣] وبالنسبة إلى النسخة النهائية، استقر المفاوضون على القول: "يتم احترام مسؤوليات الدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة أداء الاتحاد الأوروبي". تنص هاتان المعاهدتان على أن الاتحاد الأوروبي يحترم الوظائف العامة للدولة ومصالح الأمن القومي. [٥٤]

٥٢- European Federation of Journalists. EMFA: seven EU member states want to legalize spying on journalists.13 December 2023. https://europeanjournalists.org/blog/2023/12/12/emfa-seven-eu-member-states-want-to-legalise-spying-on-journalists/

٥٣- Committee to Protect Journalists. (2023). CPJ to EU: The time to act on spyware is now. tps://cpj.org/2023/12/eu-the-time-to-act-on-spyware-is-now/

٥٤- Leonhard Pitz. European Media Freedom Act..., cit. https://netzpolitik.org/2023/european-media-freedom-act-eu-einigt-sich-beim-hacken-von-journalistinnen/

٥- الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت النظرة العامة على التطورات المتعلقة بسلامة الصحافيين في الاتحاد الأوروبي أن المناقشات القانونية الأخيرة داخل الاتحاد الأوروبي أمر لا مفر منه. إن حماية الصحافيين من مخاطر مثل التعرض للهجوم أو الاحتجاز أو المضايقة أو الترهيب هو جزء من الحق في حرية التعبير على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

يوجد بالفعل عدد من التوصيات على المستوى الدولي، تقترح أحكامًا ومتطلبات قانونية لحماية الصحافيين ومصادرهم. وتؤكد جميعها على التزام الدولة بحماية الصحافيين ومنع الإفلات من العقاب. ولضمان ذلك على أرض الواقع، يلزم وجود مجموعة مفصلة ومتماسكة من القوانين، ولا سيما في ما يتعلق بتجنب الإفلات من العقاب، وسيادة القانون القوية. ولا تقتصر هذه الأحكام على قوانين الإعلام وحدها، ولكنها ترتكز على قوانين أكثر عمومية مثل الحق في التجمع أو قوانين الشرطة أو حماية البيانات.

على المستوى فوق الوطني، أطلق الاتحاد الأوروبي الكثير من الأحكام القانونية لضمان حماية الصحافيين من مواقف المخاطر الجسدية والنفسية والمالية والرقمية. والأكثر تأثيراً هو القانون الأوروبي لحرية الإعلام الذي يقترح قواعد لحماية تعددية وسائل الإعلام واستقلالها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بسلامة الصحافيين. بالإضافة إلى القانون الأوروبي لحرية الإعلام، فإن التوجيه الخاص بالدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة يكتسي أهمية كبيرة، والذي يوصي الدول الأعضاء بتنفيذ قوانين مكافحة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة للرفض السريع للدعاوى القضائية المسيئة.

ويركز النقاش حول حماية المصادر الصحافية على الحق في رفض الإدلاء بالشهادة، وحماية المبلغين عن المخالفات، وحظر التجسس على الصحافيين. في حين أن القانون الأوروبي لحرية الإعلام يتضمن أحكامًا ضد استخدام برامج التجسس على الصحافيين والحق في رفض الكشف عن المصادر، فإن توجيه المبلغين عن المخالفات يركز على المصادر نفسها. يضع توجيه حماية المبلغين عن المخالفات إطارًا لحماية الأفراد الذين يبلغون عن انتهاكات قانون الاتحاد الأوروبي، مع أحكام تتعلق بالسرية وحظر الانتقام وإنشاء قنوات الإبلاغ عن المخالفات.

بالنسبة إلى السياقات خارج الاتحاد الأوروبي، تقدم التوصيات والأحكام الموضحة نظرة عامة وتمنح القدرة على التعمق أكثر، حيثما يكون ذلك ضروريًّا. وقد تساعد المصادر التالية عند التركيز على خطر محدد:

يوفر الموقع الإلكتروني لخطة عمل الأمم المتحدة المزيد من المواد حول المعايير القانونية الدولية بشأن سلامة الصحافيين أو المبادئ التوجيهية للمدعين العامين في قضايا الجرائم ضد الصحافيين، على سبيل المثال. يمكن الاطلاع على الكثير من المواد الأخرى هنا:
https://www.unesco.org/en/safety-journalists/un-plan-action

ينشر موقع سلامة الصحافيين أدوات عملية وقانونية لحماية سلامة الصحافيين مع التركيز على التحرش عبر الإنترنت:
/https://safetyofjournalists.trust.org

يمكن الاطلاع على توصيات بشأن "التحقيق الفعال. وقف الإفلات من العقاب" التي أطلقتها حملة مجلس أوروبا من أجل سلامة الصحافيين هنا:
https://www.coe.int/en/web/freedom-expression/effective-investigation-stemming-impunity#{%2272490634%22:[2],%2272490649%22:[1]}

يمكن الاطلاع على مجموعة الأدوات العالمية للمكلفين بالأدوار القضائية: المعايير القانونية الدولية بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحافيين هنا:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000378755 (باللغة الانكليزية)
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381313 (باللغة العربية)

توفر منصة سلامة الصحافيين صحائف وقائع موضوعية، بما في ذلك واحدة حول التغطية الإعلامية للاحتجاجات والمظاهرات، ويمكن الاطلاع عليها هنا:
https://rm.coe.int/factsheet-media-coverage-of-protests-and-demonstrations/1680acc392

ومركز أبحاث الإعلام والصحافة

العنوان القانوني:
طريق تارتو 10115-67/1 ،13b، تالين،
مقاطعة هارجو، إستونيا

العنوان البريدي:
شارع ساوث مولتون 6، لندن،
W1K 5QF، المملكة المتحدة

الانتماء الأكاديمي:
جامعة سانتياغو دي كومبوستيلا (USC)
كلية سان زيروم، بلازا دو أبرادويرو، بدون رقم،
الرمز البريدي 15782، سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: www.journalismresearch.org
البريد الإلكتروني: mjrc@journalismresearch.org

صورة الغلاف: CANVA PRO

MJRC
MEDIA&JOURNALISM RESEARCH CENTER

مهارات
Maharat

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي